يطلبون سلطة لكي « يسيطر الخلق اليهودي » و« روح جدنا اسرائيل » . هؤلاء صمتوا بلا مبالاة كاملة . حتى ولا شخصية دينية واحدة هبت لتنقذ شرف الديانة اليهودية . « المذنب الثالث هو القيادة الاكاديمية . فباستثناء قليل من « المجانين » لم يوجد تقريبا بروفيسور أو محاضر واحد يصرخ « هذا قتل » . « والمذنب الرابع هو القيادة الادبية — الفنية . فمنظمة الادباء التي عرفت دائما أن « تحتج بكل شدة » وان « تتوجه الى ضمير العالم المستنير » صمتت وما زالت صامتة وستصمت » . واضاف الكاتب : « وماذا عن الاحزاب التي كانت تجلس طوال ذلك الوقت كله في الحكم ملوحة بشعارات السلام والعدل وأخوة الشعوب ؟ أين كان الثوريون ؟ وأين كنا نحن . . المواطنين البسطاء الذين احسسنا بالقرف والاحتقار ، ونحن نشاهد رقصة الجن ؟ » .

رقصة الجن هي المحاكمة .

وهي الفصل الثالث في الجريمة التي بدأت بالقتل ثم الصمت . . ثم المحاكمة . تمهيدا للمحاكمة — التي راوغت الحكومة في اجرائها — تجري مصالحة مهينة بين حكومة اسرائيل وبين ذوي ضحايا كفرقاسم !.

خصصت وزارة الدفاع مبلغ مائة الف ليرة ثمنا لخمسين ضحية عربية .

أرخص ثمن في التاريخ . .

وتمت التسعيرة بالشكل التالي : الفا ليرة لمن هو في الخامسة عشرة . ألف ليرة سعر ما دون الثامنة . المتزوج وليس له أولاد ثمنه ثلاثة آلاف ليرة . المتزوج وله ولد واحد يساوي أربعة آلاف ليرة . المتزوج وله أكثر من ولد واحد يساوي خمسة آلاف ليرة . وبالوسائل الاسرائيلية ، المعروفة وغير المعروفة ، فرضت السلطة المصالحة والتعويضات .

ثم . . بدأت محاكمة القتلة ، بعدما أدين القتلى !. .

بعد سنتين من وقوع الجريمة ، أصدرت المحكمة التي استغرقت وقتا طويلا قراراتها . ما أجمل أن توزع السلطة العسكرية أدوارها بين قاتل وقاض وشاهد .

وفي حكمها « العادل » قررت المحكمة أنها وجدت الرائد شموئيل مالينكي والملازم جبرائيل دهان مذنبين في قتل ثلاثة وأربعين مواطنا . فحكمت على الاول بالسجن لمدة سبع عشرة سنة وعلى الثاني خمس عشرة سنة . اما المتهم الثالث شالوم عوفر ، الذي ارتكب بصورة رهيبة أكثر عمليات القتل — كما جاء في كتاب المحامي صبري جريس استنادا الى قرارات المحكمة المركزية — فقد وجد مذنبا مع دهان بقتل ٤١ مواطنا وحكم عليه بالسجن لمدة خمس عشرة سنة . اما المتهمان الرابع والخامس — الجندي مخلوف حريش والجندي الياهو ابراهام — فقد وجدا مذنبين بقتل ٢٢ مواطنا . والمتهمون السادس والسابع والثامن — العريف جبرائيل عوليل ، والجندي ألبرت فحيمه ، والجندي ادموند نحماني — فقد وجدوا مذنبين بقتل ١٧ مواطنا ، وحكم على كل واحد منهم ومن الاثنين السابقين بالسجن لمدة ثماني سنوات . وبرأت المحكمة المتهمين الثلاثة الباقين .

ومع أن هذه الاحكام الخفيفة — التي تنطوي على تشجيع مزيد من القتل تحت غطاء التسامح القانوني — قد أثارت دهشة المواطنين العرب وقلقهم على مستقبلهم ، فانها قد أثارت سخط المتطرفين اليهود في اسرائيل الذين ادعوا أن القتلة قاموا بواجبهم القومي. ولم يتورع بعض الصحف الاسرائيلية عن المطالبة باصدار العفو عن القتلة .